١٠-٤٤/١٢

دراسة لبعض المشروعات الحكومية لتنمية الريف المصرى

مع الاشارة خاصة لمشروعات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

مجدى على يحيى محمد على

بكالوريوس فى العلوم الزراعية (تنمية وتخطيط ريفى) جامعة عين شمس

١٩٧٧

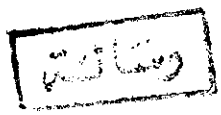

رسالة

مقدمة : استيفاء للدراسات المقررة للحصول

على

درجة الماجستير

فى العلوم الزراعية ـ اجتماع ريفى

قسم الاقتصاد الزراعى

كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢٢٨
ع٠

١٩٨٨

٢١٠٢
C009

جامعة عين شمس
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

رسالة ماجستير

بعنوان

" دراسة لبعض المشروعات الحكومية لتنمية الريف المصري
مع الاشارة خاصة لمشروعات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية "

مقدمه من

مجدى على يحيى محمد على

لجنة الفحص والمناقشة :

السيد الاستاذ الدكتور / غسان زكى بدر
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الاداب ـ جامعة عين شمس

السيد الاستاذ الدكتور / صلاح الدين محمود الزغبى
أستاذ الاجتماع الريفى
كلية الزراعة ـ جامعة الاسكندرية

السيد الاستاذ الدكتور / ابراهيم سعد الدين محرم
أستاذ الاجتماع الريفى
كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس (مشرفا)

أودعت بمكتبة الكلية بتاريخ / / ١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

"صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ"

أهـــــــــــــداء

الـــــى أمـــــى وزوجـــــتى وأخـــوتـــى ... رمـز التضحيـة والحـب والعطـاء

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

احمدك ربى سبحانك لاعلم لنا الا ما علمتنا ٠٠ انك نعم المولى ونعم النصير ٠٠ اسجد لك شكرا ٠٠٠ على توفيقك اياى ٠٠ وعلى أن هديتنى الى من كانوا لى خير عون وخير سند وان الكلمات لا تسعفنى لاوفى حق استاذى الفاضل الاستاذ الدكتور / ابراهيم سعد الدين محرم ٠٠ من الشكر ولنهج لسانى بالدعاء له على ماخصنى به من رعاية وتوجيه ٠٠ مرشدا ايـاى الى طريق البحث العلمى والنهج البحثى ـ كما كان معين لى وهاديا فى محيط العلم الكبير الى أن وفقنى الله الى انهاء هذا البحث ٠٠ حق القول " قم للمعلم وفه تبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا "

وانى مهما قدمت من شكر ـ وهو حق له لا جدال ـ فلن أوفيه حقه ، وانى لا ادعو الله ان يجعله دوما ـ نصرا نافعا للعلم والعلميين ٠

ومن توفيق الله تعالى ٠٠ أن أجد أخا عزيزا ، وأستاذا فاضلا يمد لى يد العون فى البحث هو السيد الدكتور / محمد محمود بركات ـ المدرس بقسم الاقتصاد الزراعى بزراعة عين شمس الذى لم يبخل بالوقت والجهد والعلم والتوجيه للباحث فى مراحل البحث المختلفة حتى اكتملت الرسالة بعون الله وتوفيقه ٠

ولا يسع الباحث الا ان يتقدم بخالص الشكر والامتنان على ما قدمه كل من :ـ
السيد الدكتور / ابراهيم ابراهيم ريحان ، والسيد الدكتور / سعيد عبد الفتاح نمير المدرسان بقسم الاقتصاد الزراعى بزراعة عين شمس ٠٠

ـ كما يتوجه الباحث بخالص الشكر والامتنان الى اساتذة قسم الاقتصاد الزراعى وشعبة المختلفة ، وخاصة الاستاذ الدكتور / محمد كامل ابراهيم ريحان ، والاساتذة المساعدين ، والمدرسين وخاصة الدكتور / محمد بدير العراقى ، والمدرسين المساعدين وخاصة السيد / صلاح مقلد ، والسيد / عبد العزيز شفيق والمعيدين على كل مساعدة قدمها كل منهم للباحث والتى ساهمت بقدر على أن يرى هذا البحث النور ٠٠

ـ كما يعرب الباحث عن تقديره وشكره الى كل من :ـ

المهندس / محمود حسن محمد ـ مدير عام صندوق التنمية المحلية

المهندس / ماجد الشعبينى ـ مدير عام ادارة التخطيط والمتابعة بجهاز بناء وتنمية القرية ٠

المرحوم المهندس / محمد نور الدين	رئيس قسم التخطيط بجهاز بناء وتنمية القرية
المهندس / توفيق محمد دروش	رئيس قسم دراسات الجدوى بصندوق التنمية المحلية
المهندس / مجدى مصطفى كمال	اخصائى تخطيط بجهاز بناء وتنمية القرية
المهندس / محمد عبد الفتاح العزب	اخصائى تخطيط بجهاز بناء وتنمية القرية
المهندس / محمود احمد حسن	اخصائى حاسب آلى بجهاز بناء وتنمية القرية
المهندس / عصمت النادى ابو العطا	اخصائى حاسب آلى بجهاز بناء وتنمية القرية
المهندسة / ناريمان ابراهيم حنا	اخصائى حاسب الى بجهاز بناء وتنمية القرية
المهندسة / سوسن اسماعيل محمد	اخصائى حاسب آلى بجهاز بناء وتنمية القرية
المهندس / منير فريد جندى	اخصائى مشروعات الدواجن بصندوق التنمية المحلية
المهندسة / مها بدر الدين	اخصائى مشروعات نقل الركاب والميكنة بصندوق التنمية المحلية ..
الانسة / ناهد فكرى عبد الحكيم	سكرتارية مكتب صندوق التنمية المحلية

وايضا لاينسى الباحث ان يقدم خالص شكره على المعونة الصادقة التى قدمها كل من :ـ السيد / عبد العزيز مطر ـ رئيس الوحدة المحلية (السابق) لقرية الحلمية ، والسيد / السيد محمد عثمان ـ رئيس الوحدة المحلية (الحالى) لقرية الحلمية ، والسيد / حسن عبد الحميد خزبك ـ مدير التنمية بالوحدة المحلية ، وجميع موظفى الوحدة المحلية ، والسادة أعضاء المجلس الشعبى والتنفيذى بالوحدة المحلية بقرية الحلمية مركز ابو حماد ـ محافظة الشرقية ، وكل من ساهم فى الدراسة الميدانية للبحث ،،،

الباحث

المحتويـــــات

رقم الصفحه

مقدمـــــه ١

مشكلة الدراسة ٣

اهداف الدراسة ٤

خطة الدراســة ٥

الجـــــزء الاول

الاطاران المرجعـــى والمنهجـــــى

الفصل الاول : مفهوم التنميه ومجالاتها ٨

مقدمـــــه ٨

اولا : مفهوم تنميه المجتمع ٨

ثانيا : استراتيجيات التنميه ١١

ثالثا : مجالات التنميـــه ١٢

الفصل الثانى : التطور التاريخى للتنميه الريفيه فى مصر ١٥

مقدمـــــه ١٥

المرحله الاولى : ١٨٨٢ ـ ١٩٢٣ ..... ١٥

المرحله الثانيه : ١٩٢٣ ـ ١٩٣٨ ..... ١٦

المرحله الثالثه : ١٩٣٨ ـ ١٩٤٦ ..... ١٧

المرحله الرابعه : ١٩٤٦ الى ما قبل ثوره يوليو ١٩٥٢ ١٨

المرحله الخامسه : ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ ..... ١٨

المرحله السادسه : من ١٩٦٠ الى الان ٢٠

الفصل الثالث : جهاز بناء وتنميه القريه المصريه ٢٤

مقدمـــــه ٢٤

انشاء جهاز بناء وتنميه القريه المصريه ٢٥

سياسة عمل الجهـــــاز ٢٦

اولا : وضع اطار التنميـــه ٢٦

ثانيا : الاهداف التى يسعى الجهاز لتحقيقها . ٢٧

ثالثا : مشروعات بناء وتنميه القريه ٢٧

رقم الصفحه

الفصل الرابع : استعراض الدراسات السابقة ٥٧

الفصل الخامس: الاطار المنهجى وفروض الدراسه ٦٢

مقدمـــــه ٦٢

اولا : فى الدراسات السابقه ٦٢

ثانيا : فى الدراسة الحاليه ٦٢

ثالثا : فروض الدراســـه ٦٣

الجـــــزء الثانـــــــى

الدراســـه الميدانيـــــه

الفصل الاول : عينه الدراسة واسلوب البحث ٦٦

مقدمـــــه ٦٦

اولا : المجال الجغرافى والبشرى للعينه موضع الدراسه ٦٦

ثانيا : استمارة البحث واجراءاتهـــا ٧٠

ثالثا : اساليب التحويل الرقمى للاجابات على استمـاره البحـث ٧٥

رابعا : بناء مقاييس الدراســه ٧٥

خامسا : اساليب التحليل الاحصائى ٧٦

الفصل الثانى : القياس الرقمى لمتغيرات الدراسة ٧٨

مقـدمـــة ٧٨

أ ـ القياس الرقمى لدرجه الاستفاده للمستفيد يـــن بصفـــه مباشـــره من مشروعات التنمية ٧٨

ب ـ القياس الرقمى لدرجه الاستفاده للمستفيد يـــن بصفه غير مباشره من مشروعات التنميه ٧٩

الفصل الثالث : نتائج الدراسة الميدانيه ٨٦

مقـدمـــة ٨٦

اولا : عرض نتائج التحليل الاقتصادى للمشروعات ٨٦

ثانيا : عرض نتائج التحليل الاجتماعى لعينه الدراسه ٩٦

رقم الصفحه

الفصل الرابع : مناقشة عامه للنتائج وخاتمـــه ١٢٠

ملخص باللغه العربيـــه ١٢٧

المراجـــــع ١٣٣

الملاحـــــق ١٣٨

ملخص باللغه الانجليزيـه ١٩٢

مقدمة

تعتبر قضية تنمية القرية المصرية قضية التحدى والمصير التى تواجه المجتمع المصرى حيث أن المجتمع المحلى الريفى فى مصر هو القاعدة العريضة للبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وتعتبر الزراعة محور عملية التنمية بشكل عام حيث تشكل عصب الاقتصاد القومى ، فهى تستخدم اكثر من نصف قوى العمل ، وتسهم بنحو ٣٠٪ من الدخل القومى بالاضافة الى تشكيل منتجاتها لنسبة كبيرة من رصيد الصادرات . ورغم ذلك ، فمازال القطاع الريفى لا يحظى بالاهتمام الكافى الذى يتناسب وحجم موارده او حجم سكانه . اذ لازال القطاع الحضرى يستغل بشكل واضح القطاع الريفى كنتيجة للكثير من السياسات الحكومية المتبعة ، حيث تعمل تلك السياسات على تحديد أسعار السلع الزراعية عند مستويات منخفضة نسبيا رغبة منها فى خفض نفقات المعيشة لسكان الحضر ، كما ان الدولة تحصل على جزء غير يسير من ميزانيتها من السكان الريفيين ، ثم تقوم بانفاق الجزء الاكبر منها على المناطق الحضرية ، ليس هذا فحسب بل انها تجنح عند رسم السياسات الاقتصادية الاجتماعية فى خطط التنمية الى زيادة المستثمر فى الصناعات غير الزراعية الحضرية على حساب الاستثمارات الريفية الزراعية ، كل ذلك بالاضافة الى محساباتها للمناطق الحضرية بانشاء غالبية الصناعات الحديثة فيها . وقد أدى استغلال الحضر للريف لاحداث التنمية الحضرية الى عدم امكان تحقيق تلك التنمية لاهدافها ، فى نفس الوقت الذى ظل فيه الريف قانعا بتخلفه وقد يرجع ذلك الى عدم الادراك الكامل من جانب القائمين بالتخطيط للدور الجوهرى الذى تقوم به التنمية الريفية فى التنمية الحضرية .

ومن ابرز الانساق المجتمعية التى تميز الحضر عن الريف ، نسق الخدمات الاجتماعية الحكومية حيث عرفت وشاعت مثل هذه الخدمات ابتداء من المدن ، ولكن مع تزايد المشكلات الاجتماعية فى الحضر والريف وبدء الاهتمام بالتنمية الريفية بجانب التنمية الحضرية . وقد مر تطور الخدمات الاجتماعية الحكومية الريفية بمصر بعدة مراحل اساسية ، تعكس بدرجة كبيرة التخلف النسبى للمجتمعات الريفية المصرية عن مثيلاتها الحضرية من جهة ، وتعكس ايضا تعدد المحاولات التى بذلت لتحقيق التنمية الريفية والتى تمت فى كثير من الاحوال على اسس اغلبها غير موضوعى من جهة اخرى .

ولقد تعددت التنظيمات الحكومية التى ساهمت ، ومازالت ، فى تقديم هذه الخدمات

الاستراتيجية كاملة وشاملة ومنظمة مما أدى الى تكرارها وتضاربها .

لهذا اكد برنامج العمل الوطنى عند انعقاد المؤتمر القومى فى يوليو عام ١٩٧١ على أن حجر الزاوية فى بناء الدولة الجديدة هو القرية المصرية الحديثة التى يشعر فيها الفلاح انه مواطن لا يقل شأنا عن مواطن المدينة ، وهو أمر لا يتم الا عن طريق ارساء العلاقات الاجتماعية الانسانية الجديدة فى الريف للوصول بالقرية الى المستوى الحضارى الذى يضمن تذويب الفوارق بين القرية والمدينة بوضع خطته شامله للنهوض بالقرية المصرية .

فى سبيل تحقيق ما جاء فى برنامج العمل الوطنى فقد شكلت اللجنة العليا لاعادة بناء القرية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وكذلك وعضوية الوزراء الذين تتصل وزارتهم بالعمل فى الريف ، وبدىء فى تنفيذ تجربة ميدانية فى اواخر عام ١٩٧٢ لتنفيذ خطة عاجلة فى عدد (١٧) قرية موزعة على (١٥) محافظة تمثل أنماطا مختلفة لانشطة المجتمعات الريفية ، وقد رات اللجنة أن الامر يتطلب انشاء جهاز خاص يتولى مسئولية التخطيط للمشروع ، حيث انه من اسس ومبادىء تنمية المجتمع ان تكون مساعدة الحكومة لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية لاعلى نطاق وزارة أو مصلحة واحدة بل على نطاق الوزارات التى لها ارتباط بمشروعات التنمية ، كل وزارة فى حدود اختصاصاتها ، وعلى أن ينشأ جهاز ادارى لتنسيق العمل بين هذه الوزارات لمساندة وتدعيم مشروعات التنمية . واستجابة لما سبق فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ بانشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وقد عهد فيه الى اللجنة الوزارية للحكم المحلى بأن تباشر المهام التالية :ـ

١ ـ وضع السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى اطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء .

٢ ـ اعتماد البرنامج الزمنى لتنفيذ الخطة وتحديد اسلوب العمل المشترك بين كافة الاجهزة المعنية بالقرية بما يحقق التنسيق والتكامل فيما بينها .

٣ ـ اقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع والمعتمدة فى الموازنة العامة للدولة واقتراح مصادر التمويل المختلفة والجهود الذاتية اللازمة لتنفيذ الخطة .

٤ ـ تقييم ومتابعة تنفيذ السياسات والخطة العامة والبرنامج الزمنى لتنفيذها وعرض النتائج على مجلس الوزراء .

كما نص القرار الجمهورى بأن يتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية العمل على تنفيذ السياسة العامة للبرامج التى تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلى فيما يتعلق ببناء وتنمية

القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلى والجهات المعنية بما يحقق التكامل للمشروع ، وله فى سبيل ذلك : اقتراح الخطة العامة للمشروع ، والعمل على تنفيذ الخطة طبقا للبرنامج الزمنى الذى أقرته اللجنة الوزارية للحكم المحلى ، ومتابعة خطوات تنفيذ المشروع وتقديم تقارير دورية مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل العقبات التى تعترض التنفيذ وتقييم الامكانيات المتاحة لدى وحدات الحكم المحلى وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية او من ناحية الخبرات الفنية بما يمكنها من تدعيم الجهود الاهلية بالمساعدات المادية والفنية التى تقدمها الحكومة مع تشجيع الاهالى تدريجيا على الاعتماد على انفسهم واجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروعات من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والفنية مع الجهات المعنية والخبراء المختصين ، واعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية والتدريبيه وغيرها من البرامج اللازمة لتنفيذ الخطة كما يقتضى القرار بأن تقدم اجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى بمعاونة الجهاز فى القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لعمله وتزويده بالبيانات والاحصائيات والتقارير المتوفرة لديها ، كما ان على هذه الاجهزة كل فى مجال اختصاصه تنفيذ السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية .

وترتكز سياسة عمل الجهاز على ثلاث محاور اساسية هى :- وضع اطار التنمية ، وتحديد الاهداف ، والقيام بالمشروعات المحققة لها ، هذا ويمكن ايجاز اهم اهداف الجهاز فيما يلى : تشجيع المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات المتصلة بجهود التنمية وذلك من خلال اشتراك المجالس المحلية الشعبية فى اعداد الخطة ، زيادة الموارد المالية للقرية من خلال عائد المشروعات الانتاجية التى يدرجها الجهاز ليتولد منها فائض يستخدم لدعم مشروعات التنمية التى تحتاجها القرية ، التنسيق بين الاجهزة الحكومية لتحقيق التكامل بين المشروعات ، تخطيط القرية عمرانيا بما يهيىء توفير المسكن الصحى المناسب الذى تصله المياه والكهرباء ويوفر الظروف البيئية للحياة بالقرية مما يجعب الاقامة فيها ويعمل على الحد من الهجرة من القرية الى المدينة ، ادخال التكنولوجية الحديثة عن طريق استخدام اساليب مستحدثة فى الانتاج كالميكنة الزراعية والتصنيع الريفى واستخدام الطاقة الكهربائية فى الانتاج مما يؤدى الى رفع الكفاءة الانتاجية واستغلال الخامات المحلية وتحرير سكان الريف من مشقة العمل اليدوى .

مشكلة الدراسة

أدى عدم التنسيق بين الخدمات المقدمة للريفيين الى ازدواج وتكرار هذه الخدمات

وتشتت المسئولين عنهما بين الجهات الادارية المختلفة ، الامر الذى ادى الى اعاقة برامج التنمية الريفية والى عدم عدالة التوزيع لتلك الخدمات بين القرى وبعضها ، وكان انشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية محاولة جديدة لايجاد التنسيق والترابط فى الخدمات الريفية فى اطار برامجه التى ترمى الى النهوض بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للقرية المصرية . وبرغم مرور نحو ١٤ عاما على انشاء هذا الجهاز فأن انشطته لم تتعرض بالدرجة الكافية للدراسة العلمية المتعمقة التى تعين على تقويم اعماله . والسؤال الذى يطرح نفسه كمشكلة للدراسة الراهنة مؤداه هل حققت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التى تبناها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية اهدافها المأمولة ؟ أو على الاقل ما مدى سلامة الخط الذى تتبعه والذى يمكن أن يصل بها الى تحقيق هذه الاهداف ؟

اهداف الدراسة

اتساقا مع ما سبق يمكن ايجاز اهداف الدراسة فيما يلى :ـ

١ ـ التعرف على مدى نجاح المشروعات التى تبنتها جهاز بناء وتنمية القرية وبالتالى التعرف على فرص استمراريتها فى المستقبل .

٢ ـ الكشف عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن ان تكون قد طرأت على المستفيدين مباشرة من هذه المشروعات .

٣ ـ الكشف عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تكون قد طرأت على المستفيدين بصفة غير مباشرة من هذه المشروعات وانعكسات المشروعات عليهم .

٤ ـ التعرف على سمات الادارة فى هذه المشروعات والمشكلات التى تواجهها ومقترحات حلها من وجهة نظر المسئولين عنها .

خطة الدراسة

وتحقيقا لاهداف الدراسة تتطلب الامر وضع خطة تم على اساسها تقسيم الدراسة الى جزئيين :ـ

الجزء الاول : ويضم الاطارين المرجعى والمنهجى للدراسة ويشمل على خمسة فصول بخلاف المقدمة : الفصل الاول يتناول مفهوم التنمية واستراتيجيتها واساليبها والفصل الثانى يختص بالتطور التاريخى للتنمية الريفية فى مصر وذلك خلال

الفتره من ١٨٨٢ وحتى الان ، والفصل الثالث يتناول جهاز بناء وتنمية القرية المصرية من خلال انشائه ، وسياسه عمله ، واهدافة ، وخططه وشروط عضوية اما الفصل الرابع يتناول الاطار المرجعى للدراسة ، والفصل الخامس يختص بالاطار المنهجى للدراسة ، وفروض الدراسة .

الجزء الثانى : ويتناول الدراسة الميدانية ، ويضم فى طياته أربعة فصول وهى :

الفصل الاول ويتناول عينة الدراسة وطرق البحث . الفصل الثانى ويختص بالقياس الرقمى لمتغيرات الدراسة . الفصل الثالث ويتناول نتائج الدراسة

الفصل الرابع : المناقشه العامة للنتائج .